

آفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر - من وجهة نظر أعوان

التنفيذ

Prospects for applying the budgetary reform and its role in developing the public accounting system in Algeria - from the point of view of the execution agents

¹ صادفي جمال

¹ جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، مخبر الصناعة، التطور التنظيمي للمؤسسات والابداع، الجزائر،

d.sadfi@univ-dbkm.dz

تاريخ النشر: 2024/01/26

تاريخ القبول: 2024/01/11

تاريخ الاستلام: 2022/12/26

ملخص: يهدف هذا البحث إلى دراسة آفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي الجديد ومدى مساهمته في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر من وجهة نظر أعوان التنفيذ المكلفون قانونا بتنفيذ ميزانية جامعة خميس مليانة، على ضوء تبني الجزائر ميزانية البرامج كأسلوب أكثر ملائمة لمعالجة جوانب القصور والمشاكل التي تنسب إلى الميزانية في شكلها التقليدي القائم على أسلوب الوسائل، وباعتماد على الإستيبيان كأداة لجمع البيانات، وبعد توزيع (70) إستمارة إستبيان تم إسترجاع (53) إستمارة صالحة للتحليل، وباستخدام برنامج (SPSS v26)، توصلت الدراسة إلى أن نظام ميزانية البرامج يعد من أهم الإصلاحات التي انطلقت فيها الجزائر لما سيحدثه من نقلة نوعية في فعالية الميزانية العمومية مع إضفاء الشفافية عليها وحوكمة الإنفاق العام. كما أن نظام المحاسبة العمومية على أساس الإستحقاق له دور مهم في تحقيق مبدأ الشفافية المطلوبة والمساواة من خلال توفير المعلومة المالية الدقيقة والإنصاف الفعال عن نشاط وحدات القطاع العام في الوقت المحدد ومن ثم إتخاذ القرارات المالية المناسبة في ظل مبادئ الحوكمة والتسيير العقلاني للموارد، من خلال مؤشرات موضوعية تسمح بتقييم البرامج والنشاطات. لذا نوصي بضرورة وحتمية إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر من أجل تجسيد مبادئ الإصلاح الميزانياتي الجديد تماشيا مع التطورات الإقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الميزانياتي، ميزانية البرامج، المحاسبة العمومية، المحاسبة على أساس الإستحقاق، الجزائر،

تصنيف JEL: H61; H83; E6.

Abstract:

This research aims to study the prospects for applying the new budgetary reform and the extent of its contribution to the development of the public accounting system in Algeria from the point of view of the execution agents who are legally assigned to implement the budget of Khemis Miliana University, in the light of Algeria's adoption of the program budget as a more appropriate method to address the deficiencies and problems attributed to the budget in Its traditional form is based on the means method, and based on the questionnaire as a tool for data collection, and after distributing (70) questionnaires, (53) valid forms were retrieved for analysis, and using the (SPSS v26) program, the study concluded that the program budget system is one of the most important reforms launched In it, Algeria, because of the qualitative shift it will make in the effectiveness of the balance sheet, while adding transparency to it and the governance of public spending. The accrual-based public accounting system has an important role in achieving the required transparency and accountability principle by providing accurate financial information and effective disclosure of the activity of public sector units in the specified time and then take the appropriate financial decisions in light of the principles of governance and rational management of resources, through objective indicators that allow the evaluation of the balance Mug and activities. Therefore, we recommend the necessity and inevitability of reforming the public accounting system in Algeria in order to embody the principles of the new budgetary reform in line with economic developments.

Keys words: Budget reform, program budget, public accounting, accrual accounting, Algeria.

JEL classification codes: H61; H8; E6.

تمهيد: نتيجة لتأثيرات وضغوطات المؤسسات المالية العالمية، بمطالبة الدول المنتمية إليها بالمزيد من الشفافية والعقلانية في تسيير موارد ومقدرات الشعوب لتحقيق الحد الأدنى من الرفاهية للمواطنين، عرفت الفترة الأخير من القرن الماضي حركة إصلاحية مهمة شملت معظم القطاعات، على غرار إصلاح أنظمة الميزانية والمحاسبة العمومية، بهدف تحقيق الكفاءة والفعالية في تخصيص الموارد المالية، وتسيير المال العام، كون الميزانية تعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال إحداث تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أنها تمثل الأداة الرئيسية في تحقيق إنجازات القطاع العام، وتقوم بتوجيه جزء هام من الدخل الوطني عن طريق الإيرادات التي تقوم بتحصيلها والنفقات العامة التي يتم صرفها والتي تمثل بدورها قوة دفع لتحريك عجلة الاقتصاد، وبذلك تعتبر الدعامة الأساسية للاستثمار والاستهلاك وتوزيع الدخل الوطني.

والجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تكييف أنظمة المالية العمومية وفق مبادئ وأهداف الاتفاقيات الدولية والإقليمية المصادق عليها، وذلك من خلال تبني إصلاح ميزانياتي فعال يضمن مبادئ الحوكمة والتسيير الرشيد للموارد، بهدف تحقيق الشفافية والفعالية في تسيير المؤسسات العمومية وتقييم أفعالها وخدماتها وبالتالي تحقيق الشفافية ومساءلة المتدخلين في تسيير المال العام، بغرض التحكم في النفقات العمومية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والإدارة الجيدة للمشاريع التي ينبغي أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث شهدت الميزانية التقليدية للجزائر منذ فترة طويلة ارتفاع مستمر في النفقات دون بلوغ الأهداف المرجوة، علما أن الجزائر لا تعاني من مشكل في الموارد المالية بقدر ما تعاني من مشكل في تسييره، حيث أن البلاد عرفت وفرة في الموارد لكنها لم تتمكن من بلوغ النتائج والأهداف التنموية المنشودة.

وقد تجسدت مساعي الإصلاح الميزانياتي في إصدار القانون العضوي رقم: 15 - 18 المتعلق بقوانين المالية، الذي يشكل محورا رئيسيا في إصلاح هياكل الدولة، الهادفة إلى التحكم الدقيق في النفقات العمومية والحد من الإسراف وهدر المال العام، من خلال تبني مقارنة نظام التسيير الميزاني القائم على النتائج ابتداء من سنة 2023 كمرحلة إنتقالية، والذي يركز على التسيير بالنتائج (الأهداف) وكذا التأطير الميزانياتي المتعدد السنوات بدل التسيير بالوسائل أو ما يعرف بميزانية البنود التقليدية. وتعد المحاسبة العمومية نظاما يقع على عاتقه توفير البيانات الدقيقة التي تحقق الإفصاح الكامل عن نتائج تنفيذ الميزانية، وتحقيق رقابة فعالة على مدى كفاءة المؤسسات العمومية في تسيير المال العام والمحافظة عليه، وتنفيذ سياسات وإستراتيجيات الدولة، كما أنها تمكن من تعزيز الشفافية والمساءلة، بإعتبار المحاسبة العمومية إحدى الأدوات الرقابية المهمة التي تستخدم في تنفيذ ميزانية المؤسسات العمومية، لذلك أصبح إلزاما على الدولة تحديث نظامها المحاسبي من أجل مواكبة الإصلاح الميزانياتي والتطورات الاقتصادية الراهنة، وذلك بضرورة التحول إلى إعتداد نظام المحاسبة القائمة على الإستحقاق بدلا من المحاسبة على الأساس النقدي (التقليدي).

وبالنظر إلى ما سبق، تبرز مشكلة البحث الحالي في وجود فجوة بين واقع حتمية تطبيق الإصلاح الميزانياتي الجديد المتمثل في التحول إلى ميزانية البرامج والنتائج بداية من سنة 2023، كأسلوب أفضل لحل مشاكل الميزانية التقليدية، في حين لا يزال نظام المحاسبة العمومية في الجزائر يعتمد على الأساس النقدي (محاسبة الصندوق) والقواعد التقليدية، التي أصبحت عاجزة عن مواكبة التطورات الاقتصادية، وتحول دون تحقيق المتطلبات الحديثة للدولة.

ومن هنا تم تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما هي أفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر وما

دوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

01- ما هي دوافع إصلاح النظام الميزانياتي الحالي في الجزائر، وما هو مضمون هذه الإصلاحات؟

عنوان المقال: آفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر...

02- ما مستوى توافق نظام المحاسبة العمومية الحالي مع متطلبات الإصلاح الميزانياتي في الجزائر؟

03- ما هو أثر تبني الإصلاح الميزانياتي في الجزائر على إصلاح نظام المحاسبة العمومية في القطاع العام؟

فرضيات الدراسة: على ضوء الإشكالية المطروحة وتماشيا مع أهداف البحث تم صياغة الفرضيات الآتية:

- إصلاح منظومة المالية العمومية في الجزائر (نظام الميزانية والمحاسبة) بما يضمن الشفافية والمساءلة والفعالية في تحقيق الأهداف المنشودة يتطلب تكوين وإعداد كفاءات بشرية مؤهلة تضطلع بمهام إنجاح عملية الإصلاحات الجديدة ؛
- تبني الجزائر للنظام الميزانياتي الجديد يتطلب إصلاح نظام المحاسبة العمومية لتطوير المنظومة المالية بما يتوافق مع التطورات الإقتصادية ؛

- توجد علاقة ارتباط بين النظام الميزانياتي الجديد وضرورة تفعيل مشروع إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر ؛
- يؤثر تبني الإصلاح الميزانياتي الجديد في الجزائر في تطوير نظام محاسبتها العمومية (الانتقال إلى المحاسبة على أساس الإستحقاق).

أهداف الدراسة: يسعى الباحث إلى تحقيق الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة في النقاط الآتية:

- بيان أهمية واقع النظام الميزانياتي والمحاسبي في الجزائر؛
- تحديد أهم الأسباب والمبررات التي أدت إلى الانتقال من النظام الميزانياتي الحالي إلى النمط الجديد المبني على أساس البرامج؛
- الوقوف على أهمية ودوافع إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر؛
- تسليط الضوء على مبادئ ومزايا المحاسبة العمومية الحديثة ؛
- بيان أثر الإصلاح الميزانياتي الجديد في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر؛
- تحليل كيفية مساهمة إصلاحات المالية العمومية في تحقيق الشفافية والمساءلة والترشيد فيما يخص تسيير وصرف المال العام؛
- تبيان العلاقة والتأثير بين إصلاح النظام الميزانياتي في الجزائر وتطوير نظام المحاسبة العمومية من وجهة نظر أعوان التنفيذ.

المنهج المستخدم:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأكثر تناسبا لتقرير الحقائق وفهم مكونات الموضوع خاصة ما يتعلق بالأطر النظرية وتقريب المفاهيم، كما أنه يقوم بدراسة الظواهر كما هي في الواقع والتعبير عنها بشكل كمي يمكن تفسيره مع إيضاح حجم الظاهرة، فهو أكثر تحديدا للمشكلة وفرضياتها وأكثر تفصيلا للمعلومات التي نحتاجها، كما يهدف إلى الوصول إلى استنتاجات تساهم في تطوير وفهم الواقع، ومن هذا المنطلق تم الإعتماد على هذا المنهج لما له من ارتباط واضح بطبيعة الدراسة، حيث تم استخدامه من خلال جمع المادة العلمية اللازمة للتعرف على الجوانب النظرية للموضوع، وإستخلاص العلاقة بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة جمع المعطيات، وذلك بتحليلها وتفسيرها واستنباط النتائج المتحصل عليها.

1 - الإطار النظري للدراسة:

1.1 - مفهوم النظام الميزانياتي:

إن إدارة وتسيير المال العام بكفاءة وفاعلية، يعتبر تحدي يواجه العديد من الحكومات، نظرا لمحدودية الموارد، لذلك إن استخدام الأدوات المالية والنقدية المناسبة يعد عاملا مهما من أجل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، من خلال اعتماد برامج وسياسات مالية كشرط لتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية الشاملة والمستدامة.

وتعتبر الميزانية العامة للدولة تنظيم مالي يقابل بين الإيرادات والنفقات، حيث ترسم العلاقة بين الإيرادات والمصروفات العامة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المسطرة من طرف الحكومة (السلطة التنفيذية)، وعليه عادة ما تتولى هذه الأخيرة إعداد وتحضير الميزانية، لكونها أقدر من البرلمان في تقدير الإيرادات والنفقات العامة، وذلك بفضل مختلف الأجهزة والإطارات والموارد البشرية المؤهلة التي تتوفر عليها وزارة المالية والتي تستطيع أن توفر لها الإحصاءات والمعطيات والبيانات الدقيقة لإعداد ميزانية الدولة، في حدود القدرة المالية للاقتصاد الوطني والأولويات الاجتماعية، على نحو ملائم للظروف الاقتصادية والمالية لكل دولة، كما أن الميزانية العامة تعبر عن برامج وخطط الحكومة في مختلف الميادين وحسب وحدات القطاع العام، وبالتالي تستطيع تقدير ما تتطلبه من نفقات، وبذلك تسند عملية إعداد الميزانية العامة إلى وزير المالية الذي يكون مكلف بعرضها على البرلمان، ويقدم الرؤية الواضحة عن التوازنات الاقتصادية والمالية للدولة.

إن القانون العضوي 18/15 المتعلق بقوانين المالية ينص على إطار ميزانياتي متوسط المدى، يمتد على ثلاث سنوات متتابعة، حيث لا يقتصر على تأطير النفقات، والهدف من هذا هو السماح بتسجيل البرامج في إطار تسلسل متعدد السنوات، والذي يحدد قيمة المصاريف المخطط لها والموارد المالية التي سوف تغطي هذه المصاريف، يتعلق الأمر بنظرة شاملة ومتعددة السنوات لتخطيط ميزانياتي التجهيز والتسيير، بعيدا عن السنة المالية ولكن بالنظر للتوقعات المنجزة على برنامج أو مشروع في مجمله، وهو ما يسمح بمنح غلاف مالي موجه مباشرة للبرنامج وكذا تحديد أبواب النفقات المتوقعة (عمر هميسي، مُجَد الشريف صابة، 2020، صفحة 16). للتأكيد على الارتباط الوثيق بين التخطيط والبرمجة من جهة، والرقابة والتقييم من جهة أخرى.

1.1.1 - نقائص وعيوب النظام الميزانياتي الحالي في الجزائر:

- تمثل أهم إختلالات النظام الميزانياتي الحالي في النقاط التالية (عبد الكريم مسعودي وآخرون، 2016، الصفحات 4-5):
- عدم وجود إطار للميزانية المتعددة السنوات، حيث أن مبدأ السنوية يعتبر جامدا وغير مرن خاصة بالنسبة لإنجاز بعض النشاطات أو الإستثمارات المتوسطة والطويلة المدى، أي عدم إرتباطها بالخطط والبرامج التنموية للدولة، وبالتالي عدم وضوح الأهداف المسطرة والنتائج المنتظرة التي تخصص لها الإعتمادات المالية، وعليه لا يمكن وضع مؤشرات يتم من خلالها قياس الفعالية والكفاءة، الأمر الذي يستدعي ضرورة التخلي عن هذا المبدأ ؛
- إن تخصيص الإعتمادات المالية يتم عادة بناء على إستهلاكات الميزانية للسنوات السابقة، وكذا عمليات التحكيم (المناقشة) والتفاوض والعامل الشخصي نظرا لغياب المعايير الموضوعية ؛
- يعتبر الإطار القانوني الخاص بتسيير الميزانية العامة للدولة في الجزائر غير مكيف مع الوضعية الاقتصادية والسياسية الحالية، فالفترة الممتدة من سنة 1984 إلى غاية وقتنا الحالي شهدت عدة تحولات وتطورات هامة في المجال الإقتصادي والسياسي والاجتماعي مما يستوجب إلزامية تكيف الأطر القانونية مع هذه المستجدات ؛
- لا يسمح التقديم الميزاني الحالي بالتسيير حسب النتائج وإنما حسب الوسائل لأن النفقات مقدرة حسب طبيعتها وليس وفق برامج وأهداف معينة، وبالتالي لا يسمح باستعمال مؤشرات لقياس الكفاءة والفعالية؛
- في النظام الميزانياتي الحالي يتم تقدير النفقات العامة من طرف كل وزارة على حدة ما يؤدي إلى المغالاة في طلب الإعتمادات المالية دون مراعاة الأولوية في الإنفاق العام ؛
- عدم التوافق بين مدونة ميزانية التسيير وميزانية التجهيز من حيث التوزيع، حيث أن ميزانية التسيير توزع حسب الوزارات بينما ميزانية التجهيز توزع حسب القطاعات، مما أدى إلى وجود نفقات مسجلة في ميزانية التسيير مثل شراء المعدات والأثاث وعتاد الإعلام الآلي وعمليات التهيئة.... إلخ التي تتطلب مبالغ مهمة ولكنها من المفروض تسجل في ميزانية التجهيز والعكس صحيح

عنوان المقال: آفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر...

هناك بعض النفقات نَجدها مسجلة في ميزانية التجهيز بينما يمكن تنفيذها من خلال ميزانية التسيير مثل مصاريف النشر والإشهار والدراسات.... إلخ؛

- مدونة لا توفر المعلومة المطلوبة، فالتقنين الحالي للميزانية العامة للدولة في مجالي التسيير والتجهيز لا يبدو مطابقا للحاجات الضرورية لاستعمال المعلوماتية، لذلك يكون من المستحسن إعادة النظر في المدونة تبعا لمقتضيات تناسق التصنيفات الإدارية، الاقتصادية والوظيفة بما يسمح باستعمال سهل للمعلوماتية وعليه فالنظام الميزانياتي الحالي يعاني من عدم كفاية وصعوبة المعلومة في مجال عمليات الميزانية، بالإضافة إلى وعدم وجود أنظمة وبرامج معلوماتية متطورة وذات أداء مرتفع الذي يسمح لوزارة المالية والأمين بالصرف بتتبع تطور معطيات الميزانية ابتداء من تقديمها إلى غاية تنفيذها؛

- عدم فعالية الرقابة، (رقابة سابقة تركز على تطابق النفقة) بالرغم من وجود صور وأشكال عدة للرقابة على الأموال العمومية وتعدد أجهزة الرقابة، مما يؤدي إلى تعقد الإجراءات الإدارية دون طرح إشكالية فعالية النفقة ومدى ملائمتها لتحقيق الهدف منها وإمكانية تنفيذ نفقة تحقق الهدف بطريقة أفضل، بالإضافة إلى رقابة لاحقة دون أثر على تحسين التسيير الداخلي؛

- نقص الشفافية في الميزانية وغياب الوثائق المساندة لها، فبالرغم من أن المشرع نص على إرفاق قانون المالية السنوي بوثائق (كشف تقرير التوازن الاقتصادي والمالي، ملحقات تفسيرية....) إلا أنه مثل هذه الوثائق من الصعب الحصول عليها خاصة فيما يتعلق بالملحقات التفسيرية.

2.1.1 - ميزانية البرامج:

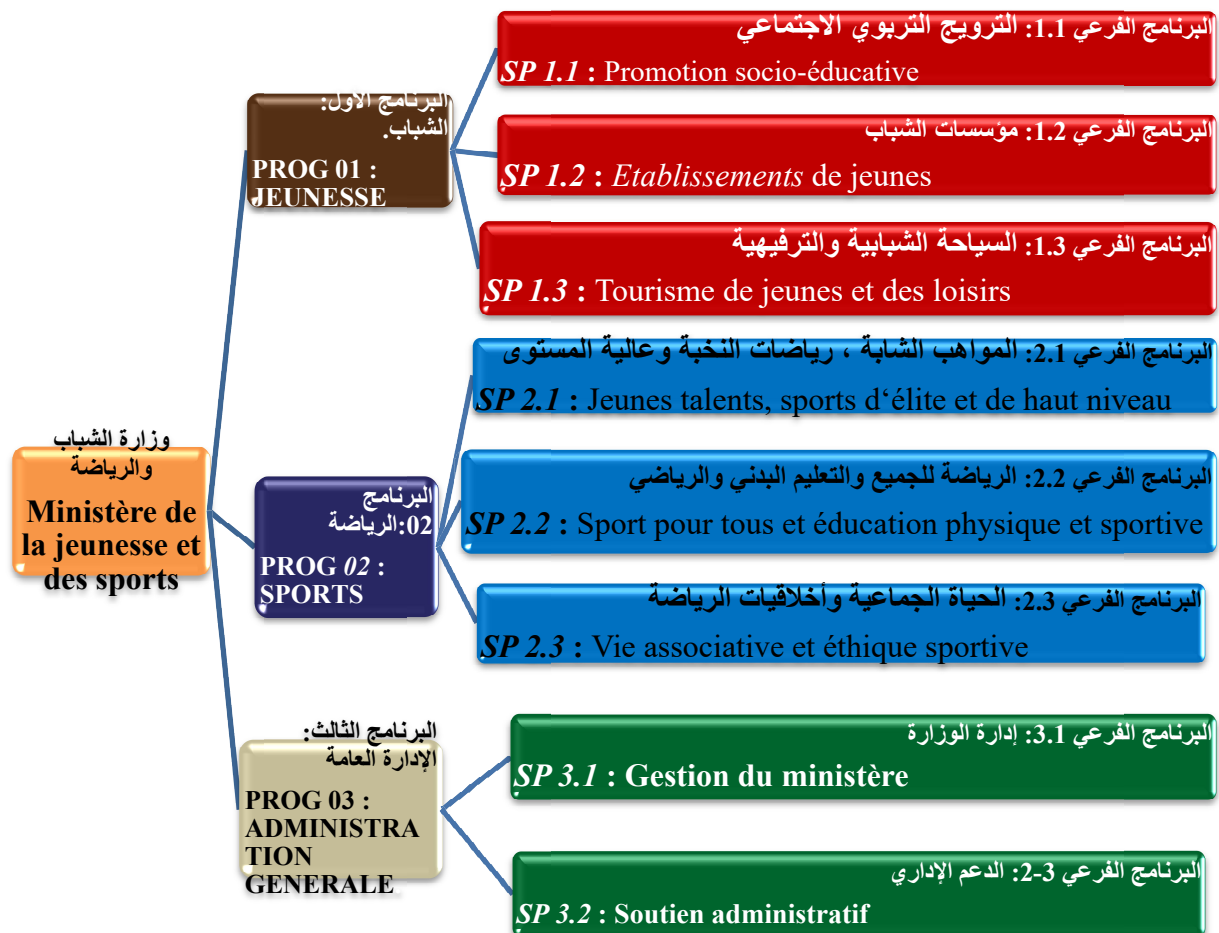
يمكن تعريف نظام ميزانية البرامج والأنشطة بأنه تبويب لميزانية الدولة حسب برامج قطاعية ذات أولوية وتشمل المدى المتوسط، بحيث تكون الموارد مخصصة وفقا لأهداف معينة بوضوح، والنتائج مقاسة بواسطة مؤشرات محددة سلفا ومقبولة. فمقابل الميزانية التقليدية (أو ما يعرف بميزانية البنود) التي تكون فيها الاعتمادات مخصصة حسب أبواب (فصول) crédits spécialisés en chapitre ومجموعة في أقسام وأجزاء وعناوين، والنفقات مقدمة وفقا لطبيعتها خصوصا، أي حسب الوسائل المستعملة، تقدم ميزانية البرامج والأنشطة الإعتمادات حسب وجهة النفقات ضمن مهمات كبرى للدولة وبرامج، أي تكون موجهة نحو النتائج المنتظرة، وفقا لدليل الأمم المتحدة حول ميزانية البرامج والأنشطة، وتعرف هذه الأخيرة أيضا بأنها مجموعة من الأساليب التي تسمح لمسؤولي البرامج بالتركيز على الإنجاز الكامل للأهداف المرتبطة بمسؤوليتهم، ومقارنة هذا الإنجاز بالنسبة إلى مؤشرات كمية ونوعية، مما يتيح الحصول على معلومات لا تسمح أساليب الميزانية التقليدية بالحصول عليها، مما يشكل أحسن معيار لاتخاذ القرار. أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإنها تعرف ميزانية البرامج والأنشطة بكونها عملية ميزنة budgétisation تسمح بالربط بين الأموال المخصصة (للبرامج) والنتائج القابلة للقياس، وهي تفرق بين الميزنة التقديمية التي تعني ببساطة أن المعلومات حول التنفيذ مقدمة فقط في الوثائق الميزانياتية أو في وثائق أخرى رسمية، والميزنة الموضحة بالبرامج التي تعني أن الموارد مرتبطة بصفة غير مباشرة باقتراحات الأهداف المستقبلية أو الإنجازات، الميزنة المركزة مباشرة على الأهداف بحيث تكون الموارد مخصصة حسب النتائج المحققة (أو المنتظر تحقيقها) (مُجد مسعي، 2020، صفحة 66).

3.1.1 - الإصلاح الميزانياتي الجديد في الجزائر:

عرفت الجزائر حركة إصلاح في النظام الميزانياتي من أجل تحقيق الشفافية والمساءلة في مجال المالية العمومية من جهة ومواكبة التطورات الاقتصادية الحديثة من جهة أخرى، نظرا للنقصات والاختلالات التي يتميز بها النظام الحالي المبني على أساس ميزانية الوسائل التقليدية والتي تبرر ضرورة هذا الإصلاح من أجل تدارك العيوب والآثار السلبية المرتبطة بميزانية البنود، وقد جاء النظام الميزانياتي الجديد بتعديلات جديدة في طريقة تقديم الميزانية ومدونتها، حيث تم إقتراح تصنيف جديد للنفقات العمومية يتماشى وفق مدخل نظام ميزانية البرامج (البرنامج، البرنامج الفرعي، النشاط، النشاط الفرعي)، حيث تنص المادة 23 من القانون

العضوي المتعلق بقوانين المالية على ما يلي "يشكل مجموع البرامج حافظة برامج توضع تحت مسؤولية وزير أو هيئة عمومية، وتنقسم هذه البرامج وتنقسمها إلى برامج فرعية وأنشطة، وتساهم في تنفيذ سياسة عمومية محددة"، ويمكن توضيح كلا من البرنامج الرئيسي والفرعي لهيكل وزارة الشباب والرياضة من خلال المثال التالي.

الشكل 01 : يوضح البرنامج الرئيسي والبرامج الفرعية لوزارة الشباب والرياضة.



المصدر: وزارة المالية المديرية العامة للميزانية الجزائر أكتوبر 2021.

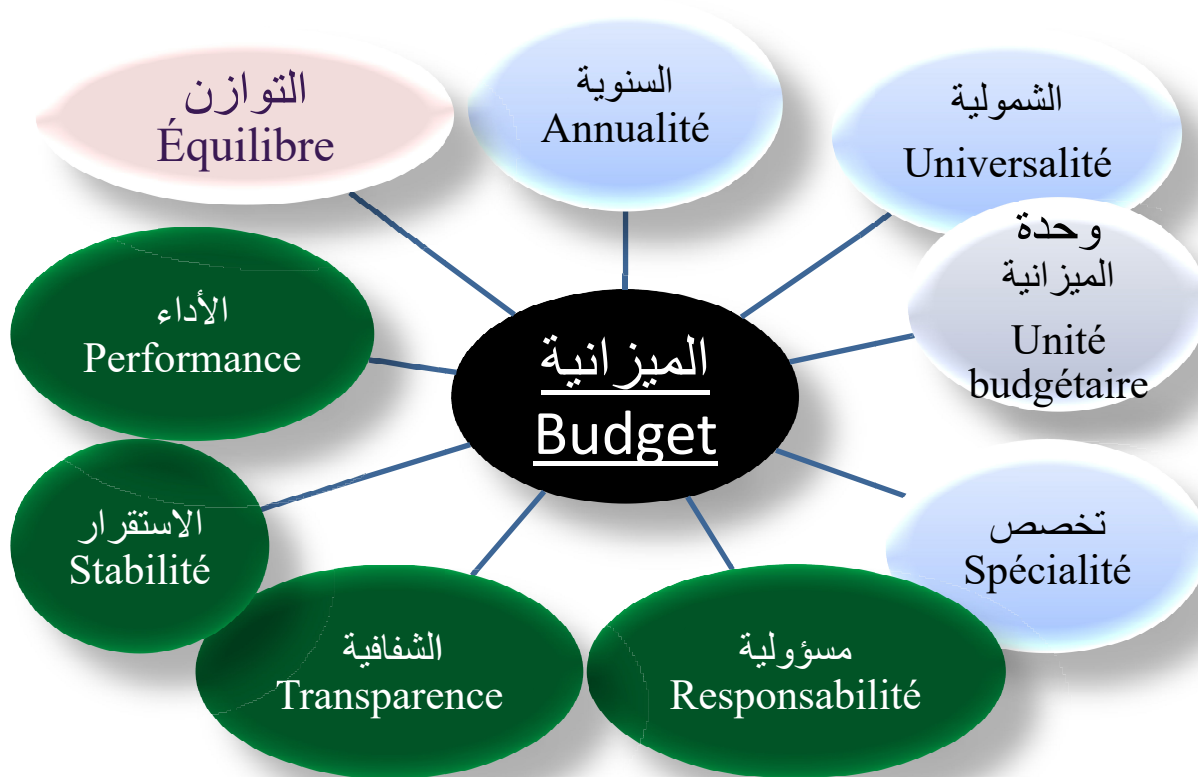
يتضح من المثال السابق أنه لا يمكن أن يكون للوزارة برنامج واحد كبير يخصص له كل الإعتمادات المالية، وبالتالي يصعب متابعة إنجاز البرنامج وتقييم نتائجه، كما أنه لا يمكن أن يكون هناك عدد كبير من البرامج الفرعية المنبثقة عن البرنامج الرئيسي حتى لا ينجم عنه صعوبات في تحديد أولويات الصرف، مما يسهل عملية التنفيذ والرقابة على تحقيق النتائج، حيث أن البرنامج الرئيسي يتمثل في المهام والمسؤوليات الأساسية للوزارة ويساهم مباشرة في تحقيق أهدافها المسطرة، والبرامج الفرعية تعد فروع من البرنامج الرئيسي وتكون طبيعة الأنشطة المندرجة ضمنه منسجمة مع الأهداف الكبرى والنتائج المتوقعة تحقيقها من البرنامج الرئيسي.

عنوان المقال: آفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر...

4.1.1 - المبادئ الأساسية للميزانية ضمن الإصلاح الجديد:

يمكن إيضاحها في الشكل التالي:

الشكل 02 : يوضح المبادئ الأساسية للميزانية من خلال الإصلاح الميزانياتي الجديد.



المصدر: وزارة المالية المديرية العامة للميزانية الجزائر أكتوبر 2021.

يتم تأطير ميزانياتي متوسط المدى كل سنة من طرف الحكومة، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية، في بداية إجراء إعداد قوانين المالية ويحدد، للسنة المقبلة والسنتين الموالتين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة، أي يقدم الإطار متعدد السنوات نفس المستوى من التفصيل للميزانية السنوية، إضافة إلى أنه يشمل توقعات لمدة سنتين موالتين $n+1$, $n+2$ للسنة المعنة، وعند الاقتضاء يمكن مراجعة التأطير الميزانياتي المتوسط المدى خلال إعداد مشروع قانون المالية للسنة. يجب أن يندرج إعداد ميزانية الدولة والمصادقة عليها وتنفيذها ضمن هدف تغطية مالية دائمة تتماشى مع الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، وينفذ من خلال إطار النفقات المتوسط المدى (تخطيط متعدد السنوات للنفقات لكل وزارة ومؤسسة عمومية) ومخطط الالتزام بالنفقات (الذي يتعقب مستوى الالتزام لكل برنامج وتقسيماته).

2.1 - النظام المحاسبي للمالية العمومية:

إن تطبيق ميزانية البرامج يتطلب تبني نظام محاسبي مرافق على أساس الإستحقاق يساعد على تقديم بيانات ومعلومات مالية دقيقة تمكن من المقارنة بين التحقيق الفعلي للأهداف وبين الخطط المسطرة، وبالتالي إتخاذ القرارات الصحيحة، حيث أن النظام المحاسبي التقليدي عبارة عن أداة رقابية لمدى مطابقة إجراءات تنفيذ الميزانية في إطار التشريع المعمول به، في حدود الإعتمادات الممنوحة دون تقييم إنجازات مختلف الوحدات الإدارية (عدم إيلاء العناية للنتائج المحققة) مما جعلها قاصرة على تقديم نظرة شاملة وواضحة عن سياسة الدولة وأنشطتها، لا سيما من ناحية الذمة المالية، الأمر الذي يستلزم تبني نظام محاسبي جديد، يسائر الإصلاح الميزانياتي الجديد.

1.2.1 المحاسبة العمومية:

يعتبر نظام المحاسبة العمومية الإطار المنظم لسيروية تنفيذ ومراقبة العمليات المالية للدولة فهو يعكس المسار الميزانياتي لها، حيث يقوم هذا النظام على مجموعة من القواعد والإجراءات التي يستند عليها مختلف أعوان تنفيذ الميزانية عند ممارسة مهامهم ومسؤولياتهم المالية.

وعليه تعرف المحاسبة العمومية بأنها " مجموعة من القواعد والإجراءات الخاصة بتنفيذ الموازنة العامة للدولة، وهذه الأخيرة تخرج من زاوية كونها إعمتمادات ينبغي صرفها في الأغراض المخصصة، كما أنها من زاوية أخرى تمثل إيرادات ينبغي تحصيلها وتخضع كلا من إجراءات الصرف والتحصيل لقوانين وتشريعات قائمة تفسرها وتوضحها مجموعة من القواعد الصادرة لأجهزة الصرف والتحصيل والتي تحدد كيفية القيد في السجلات المحاسبية المعمول بها في جميع الوحدات الحكومية" (شلال زهير، 2014/2013، صفحة 04).

2.2.1 عيوب نظام المحاسبة العمومية على الأساس النقدي:

هذا النمط من نظام المحاسبة العمومية يتضمن جملة من العيوب تؤثر سلبا على متطلبات الإفصاح الفعال والشفاف عن نتائج وحدات القطاع العام، نظرا للأسباب الآتية (حكيم براضية، 2016، صفحة 134):

- يتغاضى النظام المحاسبي كليا عن تسجيل الاستثمارات والتجهيزات العمومية لعدم وجود أقسام حسابات في مدونة مجموعة حسابات الخزينة العمومية من أجل متابعة الإستثمارات وتطبيق الاهتلاك عليها، وبالتالي لا يوفر تقديرا محاسبيا عن قيمة ممتلكات الدولة المنقولة وغير المنقولة؛
- لا يوفر النظام المحاسبي الحالي بيانات مالية مفيدة في مجال تقييم أداء وحدات القطاع العام في إستغلال الموارد المالية المتاحة وقياس التكاليف؛
- الاعتماد على الجداول الإحصائية خارج الميزانية من أجل إعداد القوائم المالية الحكومية والحساب الختامي للدولة؛
- عدم توفير بيانات مالية في سجلات المحاسبة عن باقي الإيرادات المثبتة وغير المحصلة أو الملغاة أو التخفيضات؛
- صعوبة تركيز ودمج المحاسبة بسبب تشعب تنظيم الإدارة المالية للدولة؛
- عدم إعطاء نظرة شاملة حول ذمة الدولة، فالتسجيل المحاسبي ضمن إطار المحاسبة العمومية يتعلق فقط بتحصيل الإيرادات وتنفيذ النفقات وفق الأساس النقدي وبذلك تم إهمال عناصر أخرى مهمة كالأملاك العقارية والمنقولة، وكذا حقوق الدولة وديون اتجاه الغير، والتي تتم متابعتها خارج الإطار المحاسبي، وهذا أدى إلى سوء تسيير عناصر الذمة المالية للدولة.
- مما سبق يمكن القول أن نظام المحاسبة العمومية على الأساس النقدي المعمول به حاليا لا يوفر معلومات مفيدة في مجال تقييم الأداء المالي لوحدات القطاع العام، كما أنه لا يسمح بعرض ميزانية الدولة بصورة شفافة تخدم أغراض المساءلة والرقابة.

3.2.1 المحاسبة على أساس الاستحقاق ودورها في دعم شفافية الميزانية العمومية:

باعتبار المحاسبة على أساس الاستحقاق تسجل كافة الإيرادات والمصروفات والأصول والخصوم وحقوق الملكية (الأصول الصافية) وقت حدوث العملية الاقتصادية ذات الصلة بغض النظر عن وقت تداول المبالغ المالية، يستدعي إعداد الميزانية على هذا الأساس القيام بمراجعة مكثفة وإعادة تصميم للإجراءات المتعلقة بالميزانية وكذا مزيد من التركيز على الإدارة والتخطيط الموازين للسيولة لضمان مراعاة الاحتياجات إلى السيولة عن كثر في مرحلة التخطيط وتوخي الحذر في إدارتها طوال الفترة المالية وسريان الميزانية، فإن التسجيل على أساس الاستحقاق لمن متطلبات تطوير الميزانية العامة للدولة ودعم شفافيتها، (يوسف السعيد أحمد، 2010، صفحة 40). حيث يكون القيد وفق هذا الأساس بتسجيل المعاملات والوقائع عند نشوء القيمة الاقتصادية أو تحويلها أو إستبدالها أو نقلها، أي تسجيل جميع التدفقات الاقتصادية وليس فقط التدفقات النقدية

عنوان المقال: آفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر...

ويعترف بهذه المعاملات والأحداث في القوائم المالية للفترة الزمنية الخاصة بها، والقوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق تبلغ المستخدمين ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على استلام ودفع النقدية بل تبلغهم كذلك عن إلتزامات دفع النقدية في المستقبل وعن الموارد التي تمثل النقدية التي سيتم إستلامها في المستقبل والتي تعتبر أكثر فائدة للمعنيين بإتخاذ القرارات الإقتصادية (مسعودي علي، 2018، صفحة 190).

4.2.1 مزايا المحاسبة على أساس الاستحقاق:

- التسجيل على أساس الاستحقاق يحقق المزايا التالية (حكيم براضية، 2016، صفحة 139):
 - يظهر الموقف المالي الحقيقي للحكومة أخذاً بالاعتبار الاستحقاقات والالتزامات المالية وكذلك القيمة الفعلية للأصول؛
 - يظهر بشكل واقعي نفقات الحكومة إستناداً إلى تكلفة إستهلاك الموارد وليس على قيمة إقتنائها؛
 - يسمح باحتساب تكلفة الأنشطة وما تنتجه الدوائر من مخرجات وبالتالي قياس فعاليتها؛
 - يتيح إمكانية إدارة التوقعات المالية والتدفقات المالية وإعداد الموازنات بفعالية أكبر؛
 - يتوافق مع الممارسات المحاسبية الأكثر قبولاً وشيوعاً أي المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام؛
 - يستجيب للمعايير المالية والمحاسبية الموضوعة من قبل الهيئات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين؛
 - أكثر منهجية لإدارة الأصول والخصوم؛
 - يحسن التخطيط المالي لضمان أن تكون الحكومة قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند إستحقاقها؛
 - زيادة التناسق بين حكومات العالم وقابلية المقارنة فيما بينها، وتعزيز التقارير بشأن الإحصائيات المالية الحكومية وفقاً لمتطلبات صندوق النقد الدولي؛
 - تقييم المساءلة حول كافة الموارد التي تحت سيطرة الوحدة الحكومية وتوزيع تلك الموارد.
- ومن أجل تحقيق هذه المزايا والتأكيد على الالتزام بالمحاسبة على أساس الاستحقاق أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 01 "عرض البيانات المالية" الذي يبين فيه الاعتبارات الكلية الخاصة بعرض البيانات المالية والإرشادات بشأن هيكل هذه البيانات والحد الأدنى من المتطلبات الخاصة بمحتوى البيانات المعدة بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي.

5.2.1 مشروع عصنة النظام المحاسبي في الجزائر:

- سمحت الدراسات والاستشارات التي قامت بها الجزائر لتكييف نظامها المحاسبي العمومي مع معايير المحاسبة في القطاع العام من وضع مجموعة إجراءات وقواعد التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التقارب والممارسات الدولية والتي يمكن ذكرها فيما يلي: (عبدوس إيمان، 2018، الصفحات 321-322):
- إعداد دليل المعايير الدولية للمحاسبة العمومية وهو يتضمن مجموع المعايير التي تم الاعتماد عليها في إطار مشروع العصنة الجزائري؛
 - إعداد دليل تكييف المعايير الدولية للمحاسبة العمومية؛
 - إعداد دليل المخطط المحاسبي للدولة وهو الذي يضم مجموع الحسابات المعتمدة والتي تتلاءم ومعايير IPSAS؛
 - إعداد دليل التقنيان المحاسبية الخاصة بمحاسبة الدولة، وهو يضم مجموع الإجراءات والقواعد التي يتم الاسترشاد بها لتسجيل العمليات المالية للدولة ويوضح كفاءات معالجتها؛
 - تحديد القوائم المالية (مخرجات) لنظام المحاسبة العمومية، وهي خمسة قوائم تتوافق بشكل كبير مع تلك التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام؛

- استخدام البرامج المعلوماتية لتسيير المعلومات المحاسبية الدولية، من أجل تسهيل عملية تجميع الحسابات وإعداد القوائم المالية للدولة؛

- تفعيل عملية الجرد العام للممتلكات من أجل توفير المعلومات اللازمة للمحاسبة العمومية.

2- الإطار التطبيقي للدراسة:

1.2- الجانب المنهجي للدراسة:

1.1.2 - مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع هذه الدراسة من الأعوان المكلفون قانونا بتنفيذ ميزانية التسيير لجامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة بمختلف اختصاصاتهم وصلاحياتهم الوظيفية، والممثلين في:

- مصالح الأمر بالصرف للجامعة؛

- مصالح المراقبة المالية لدى بلدية خميس مليانة؛

- مصالح العون المحاسب لجامعة خميس مليانة (مثل الخزينة العمومية لولاية عين الدفلى).

وقد تم أخذ عينة عشوائية بلغ حجمها (70) إستبانة استرجعنا منها (53) إستبانة صالحة للتحليل بنسبة إسترداد 75.71 % على النحو التالي:

جدول رقم 01: توزيع واسترجاع استمارات الاستبيان.

الرقم	البيان	الإستمارات الموزعة	الإستمارات المسترجعة	الإستمارات الصالحة للتحليل	النسبة %
01	مصالح الأمر بالصرف بجامعة خميس مليانة	20	13	13	65.00
02	مصالح المراقبة المالية لدى بلدية خميس مليانة	30	25	25	83.33
03	مصالح العون المحاسب لجامعة خميس مليانة	20	15	15	75.00
	المجموع	70	53	53	75.71

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الجدول رقم (01) الذي يوضح الإستمارات الموزعة والمسترجعة، نلاحظ بأن عدد الإستمارات الصالحة للمعالجة كافية لإجراء التحليل الإحصائي، بنسبة استرداد تقدر بـ 75.71%، من إجمالي الإستمارات التي تم توزيعها.

2.1.2 - مجتمع وعينة الدراسة:

بعد الإطلاع على الجانب النظري والدراسات السابقة، تبلورت أداة الدراسة في تصميم إستبانة شاملة، لغرض دراسة آفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر - من وجهة نظر أعوان التنفيذ، وفيما يلي توضيح لمكونات أداة الدراسة.

الجزء الأول: يتضمن الخصائص الديمغرافية والشخصية (الجنس، السن، نوع الإدارة، طبيعة الوظيفة، الخبرة).

الجزء الثاني: يتضمن مجموعة من العبارات التي تهدف إلى دراسة آفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر - من وجهة نظر أعوان التنفيذ، باستخدام مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يعتبر من المقاييس الأكثر شيوعا، حيث يطلب فيه من المستجوب أن يحدد درجة موافقته أو عدم موافقته على الخيارات المحددة، وقد تم تحليل البيانات التي تم تجميعها عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS v26).

عنوان المقال: آفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر...

ولأغراض التحليل الإحصائي، تم استخدام التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، واختبار "ت" لعينة واحدة، معامل الارتباط بيرسون، ومعامل ألفا كرونباخ.

3.1.2- الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة:

تمثلت خصائص العينة من حيث الوضعية الديمغرافية، بحساب التكرارات والنسب المئوية كما هي في الجدول التالي:

جدول رقم 02: خصائص أفراد عينة الدراسة.

المتغير	الفئات والخصائص	التكرار	النسبة %
النوع الاجتماعي	ذكر	41	4,77
	أنثى	12	6,22
السن	بين 26 و 36 سنة	12	6,22
	بين 37 و 47 سنة	34	2,64
	أكثر من 47 سنة	7	2,13
نوع الإدارة	مصالح الأمر بالصرف	13	5,24
	مصالح المراقبة المالية	25	47.2
	مصالح المحاسب العمومي	15	3,28
المستوى التعليمي	إطار	25	47.2
	رقابة	18	0,34
	تنفيذ	10	18.9
مدة الخدمة في المؤسسة	أقل من 5 سنوات	3	7,5
	من 5 إلى 10 سنة	17	1,32
	من 11 إلى 15 سنة	20	7,37
	أكثر من 15 سنة	13	5,24

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS v26.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عدد أفراد العينة يمثلون نسبة 77.4 % ذكور بمجموع 41 فرد، أما عدد الإناث كان 12 بنسبة 22.6 %، حيث تعكس هذه النسبة تركيبة القوى العاملة للأعوان المكلفون بتنفيذ ميزانية جامعة خيس مليانة، وأن الأفراد المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 37 و 47 هي الأكثر من بين الفئات العمالية الأخرى بنسبة 64.2 % بمجموع 34 فرد، ما يفسر بأن أغلب أفراد عينة الدراسة هم من الفئة القادرة على التنفيذ والمراقبة والمدركة لمدى أهمية الموضوع، كما نلاحظ أن أغلب أفراد العينة هم من أعوان التنفيذ التابعين لمصالح المراقبة المالية بنسبة 47.2 % بمجموع 25 عون، علما أن من مهام واختصاصات مصالح المراقبة المالية التركيز بصفة كبيرة على الجانب الميزانياتي في عملية التنفيذ والرقابة، ويتبين كذلك أن ما نسبته 47.2 % من الأفراد المستجوبين هم إطارات بمجموع 25 فرد، وهذا ما يعكس حقيقة المستوى التعليمي العالي لمعظم أفراد العينة، ما يدل على أن أفراد العينة مؤهلين بدرجة علمية جيدة نظرا لطبيعة المهام المناطة إليهم (الرقابة وتنفيذ الميزانية) الذي يتطلب موارد بشرية ذات شهادات جامعية تتميز بالكفاءة والمهارة، كما يتضح كذلك أن معظم الأفراد المستجوبين الذين تتراوح مدة خدمتهم بالمؤسسة بين 11 و 15 سنة بنسبة 37.7 % بمجموع 20 فرد، ثم تليها فئة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 10 سنوات بنسبة 32.1 % بمجموع 17 فرد، والذين تفوق مدة خدمتهم بالمؤسسة 15 سنة يقدر عددهم ب 13 فرد بنسبة 24.5 %، مما يدل على أن أغلب أعوان التنفيذ محل الدراسة يمتلكون أقدمية مقبولة في الوظيفة من حيث توفر الخبرة المطلوبة في مجال الرقابة والتنفيذ، وبالنسبة للذين تقل مدة خدمتهم عن 5 سنوات يقدر عددهم ب 3 أفراد بنسبة 5.7 %.

2.2 - صدق وثبات أداة الدراسة:

2.2. 1 - صدق الاتساق لأداة الدراسة:

يعتبر صدق الاتساق أحد أهم طرق القياس التي يمكن إستخدامها للتحقق من صدق الأداة (الاستبيان)، حيث يبين مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان مجتمعة، وكذا ارتباط المحاور مع بعضها، وارتباط البنود مع بعضها ومع المحور الذي تنتمي إليه، وللتأكد من صدق الإتساق الداخلي لأداة هذه الدراسة، فقد تم حساب معامل ارتباط بيرسون، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 03: قيمة معامل الارتباط لمحاور أداة الدراسة.

محاور الإستبيان	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	النتيجة
محور الإصلاح الميزانياتي في الجزائر	0.387**	0.004	دال
محور نظام المحاسبة العمومية في الجزائر			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS v26.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط بيرسون بين محور الإصلاح الميزانياتي في الجزائر ومحور نظام المحاسبة العمومية في الجزائر قدر ب (0.387^{**}) عند مستوى الدلالة (0.004) أي أن مستوى دلالاته أصغر من مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة في الدراسة الحالية (0.05)، مما يعني أن المقياس يتمتع بصدق اتساق داخلي بين محاوره الأساسية، وعليه يمكن اعتماده في عينة الدراسة.

2.2. 2 - ثبات أداة الدراسة.

بالموازاة مع اختبار الاتساق الداخلي، وللتأكد من ثبات أداة الدراسة، تم حساب معامل ألفا لكرونباخ الذي يعد من أدق مقاييس الثبات، حيث بلغ (0.714) لجميع عبارات الاستبيان للدراسة الحالية، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 04: معامل ألفا لكرونباخ.

عدد عبارات الإستبيان	معامل ألفا لكرونباخ
17	0.714

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS v26.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل ألفا لكرونباخ قدرت ب (0.714) وهي أكبر من (0.7) وهذا يعني أنها جيدة وتتميز بالموثوقية، مما يدل على ثبات الاستبيان وصلاحيته للتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها، وبالتالي يمكن إستخدامه في عينة الدراسة الأساسية.

3.2 - تحليل النتائج واختبار الفروض:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نقوم بتحليل اتجاهات أفراد العينة بشكل عام، بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات إستجابات أفراد العينة لكل العبارات وأداة الدراسة بشكل عام، حيث تساعد هذه المؤشرات في توصيف وفهم اتجاه وجهة نظر الأعوان المستجوبين، ومن ثم ترتيب العبارات حسب أهميتها تنازليا وفق المتوسط الحسابي كما يلي:

عنوان المقال: آفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر...

2. 3. 1 - عرض وتحليل استجابات أفراد العينة لعبارات محور الإصلاح الميزانياتي في الجزائر:

الجدول رقم 05: الإحصاء الوصفي لمحور الإصلاح الميزانياتي في الجزائر.

رقم العبارة	العبارة	الفئات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
01	الدورات التكوينية التي قامت بها المديرية العامة للميزانية لفائدة الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية غير كافية لتطبيق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر.	27	20	3	3	0	4,34	0,831	الموافقة بشدة	1
02	الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية (الأمر بالصرف، المراقب المالي، المحاسب العمومي) لا يدركون جيدا المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها ميزانية البرامج.	9	11	16	14	3	3,17	1,172	عدم التأكد	6
03	الأمر بالصرف لم يستفيدوا من برامج تدريبية كافية تمكنهم من الفهم الجيد لأسس ميزانية البرامج خاصة من حيث إعداد البرامج لعدة سنوات.	18	24	7	4	0	4,06	0,886	الموافقة	3
04	الأمر بالصرف جاهزون تقنيا لتطبيق ميزانية البرامج والقيام بعملية التقييم على أساس المعايير والمؤشرات المعمول بها.	14	10	12	14	3	3,34	1,285	عدم التأكد	5
05	الأمر بالصرف لا يدركون الفروق الجوهرية بين الميزانية التقليدية (ميزانية البنود) وميزانية البرامج.	7	22	15	3	6	3,40	1,149	عدم التأكد	4
06	نظام الميزانية التقليدية لا يتوفر على مؤشرات لتقييم الأداء لمختلف وحدات القطاع العام، بهدف تحقيق الشفافية والرشادة في تسيير المال العام.	17	28	5	3	0	4,11	0,800	الموافقة	2
07	المورد البشري في الجزائر مؤهل وبالعديد الكافي للتطبيق السليم والفعال لمفاهيم وأسس الإصلاح الميزانياتي الجديد بداية من سنة 2023.	7	12	10	21	3	2,98	1,185	عدم التأكد	8
08	التكوين الأكاديمي لإطارات الدولة في مجال الميزانية العمومية كافي لتكوين وتدريب المورد البشري من أجل تطبيق سليم وفعال لمفاهيم وأسس الإصلاح الميزانياتي الجديد بداية من سنة 2023.	4	20	8	20	1	3,11	1,068	عدم التأكد	7
الحاصل العام							3.56	0.51	الموافقة	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS v26.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (05) إلى حالة الموافقة بشكل عام لدى الأعوان المستجوبين بالنسبة لأغلب عبارات محور الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، ويتضح ذلك من خلال الحاصل العام لقيمة المتوسط الحسابي البالغة (3.56)، وهي أكبر من قيمة المتوسط الفرضي البالغ (3)، وهي ضمن فئة الموافقة على سلم ليكرت الخماسي، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.51) مما يدل على تجانس في الإجابات، ما يشير إلى أن هناك أعوان من العينة المستجوبين مرشحون للانتقال نحو اتجاه الموافقة التامة في المستقبل، كما يتبين من الجدول أن نسبة معتبرة من العينة المستجوبة تقدر بـ (50.9 %) متجهه نحو الموافقة بشدة من خلال العبارة رقم 01 (الدورات التكوينية التي قامت بها المديرية العامة للميزانية لفائدة الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية غير كافية لتطبيق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر) التي جاءت في الترتيب الأول حسب متوسطها الحسابي الأعلى البالغ (4,34) بانحراف معياري (0.831) الذي يدل على درجة إدراك وتأيد عالية في شدتها من قبل عينة الدراسة تجاه مضمون هذه الفقرة، مما يدل على أن الأعوان المستجوبين يدركون جيدا أهمية التكوين من أجل التطبيق الجيد والفعال لقواعد ومبادئ الإصلاح الميزانياتي الجديد، بالإضافة إلى أن اتجاه الإجابات كان بموافقة نسبة (84.9 %) من الأفراد المستجوبين حول العبارة رقم 06 (نظام الميزانية

التقليدية لا تتوفر على مؤشرات لتقييم الأداء لمختلف وحدات القطاع العام، بهدف تحقيق الشفافية والرشادة في تسيير المال العام)، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة بـ (4,11) وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0,800)، وكان إتجاه الإجابة بموافقة نسبة (79.3 %) من العينة حول العبارة 03 (الأمرون بالصرف لم يستفيدوا من برامج تدريبية كافية تمكنهم من الفهم الجيد لأسس ميزانية البرامج خاصة من حيث إعداد البرامج لعدة سنوات)، فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4,06) وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0,886)، بينما كان إتجاه إجابات أفراد العينة المستجوبة نحو عدم التأكد بالنسبة لبقية العبارات الأخرى، حيث تراوحت قيمة المتوسط الحسابي بين (2.98) و (3.40) وقيمة الانحراف المعياري بين (1.068) و (1.285)، مما يدل على أن عملية تكوين وتحضير الأمرين بالصرف والكفاءات البشرية (أعوان التنفيذ) المكلفين بتنفيذ الإصلاحات الجديدة المتعلقة بالمنظومة المالية العمومية في الجزائر (نظام الميزانية على أساس البرامج) غير كافية لضمان نجاح الإصلاحات الجديدة، الهادفة إلى تحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة الواجبة، خاصة في ظل عجز نظام الميزانية التقليدية في تحقيق الأهداف المنتظرة بالكفاءة والفعالية المطلوبة.

2.3.2- عرض وتحليل استجابات أفراد العينة لعبارات محور نظام المحاسبة العمومية في الجزائر:

الجدول رقم 06: الإحصاء الوصفي لمحور نظام المحاسبة العمومية في الجزائر.

رقم العبارة	العبارات	الفئات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب	
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
01	يتطلب عصرنة نظام المحاسبة العمومية الأخذ بعين الاعتبار تحقيق مبدأ الشفافية وتحقيق الكفاءة والفعالية في إستعمال المال العام .	التكرار النسبة	18 34.0	33 62.3	1 1.9	1 1.9	0 0	4,28	0,601	الموافقة بشدة	1
02	تعتمد أنظمة المحاسبة العمومية الحديثة في التسيير على أساس الإدارة بالنتائج، وتوفر متطلبات الرقابة في تجسيد مختلف المشاريع.	التكرار النسبة	15 28.3	28 52.8	7 13.2	3 5.7	0 0	4,04	0,808	الموافقة	3
03	إصلاح نظام المحاسبة العمومية الحالي ليتوافق مع متطلبات الإصلاح الميزانياتي أصبح أمرا حتميا، من أجل تعزيز مبادئ الحوكمة في إدارة المرفق العام.	التكرار النسبة	20 37.7	28 52.8	2 3.8	3 5.7	0 0	4,23	0,776	الموافقة بشدة	2
04	نظام المحاسبة العمومية الحالي يوفر قوائم مالية تعبر عن الوضعية الحقيقية للمركز المالي للؤسسة العمومية ويعطي تقييم موضوعي لأدائها الفعلي.	التكرار النسبة	6 11.3	11 20.8	17 32.1	17 32.1	2 3.8	3,04	1,073	عدم التأكد	4
الحاصل العام								3.89	0.81	الموافقة	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS v26.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (06) إلى حالة الموافقة العالية بشكل عام لدى الأعوان المستجوبين بالنسبة لأغلب عبارات محور نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، ويتضح ذلك من خلال الحاصل العام لقيمة المتوسط الحسابي البالغة (3.89)، والتي تعبر في سلم ليكرت الخماسي على درجة الموافقة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.81) مما يدل على تجانس في الإجابات، أي أن غالبية أفراد العينة المستجوبين متجهين نحو الموافقة العالية، كما يتبين من الجدول أن نسبة معتبرة من العينة المستجوبة تقدر بـ (34.0 %) متجهه نحو الموافقة بشدة من خلال العبارة رقم 01 (يتطلب عصرنة نظام المحاسبة العمومية الأخذ بعين الاعتبار تحقيق مبدأ الشفافية وتحقيق الكفاءة والفعالية في إستعمال المال العام) التي جاءت في الترتيب الأول حسب متوسطها الحسابي الأعلى البالغ (4,28) بانحراف معياري (0.601) الذي يعكس درجة إدراك وتأيد عالية في شدتها من قبل عينة الدراسة تجاه مضمون هذه الفقرة، مما يدل على أن الأعوان المستجوبين يدركون جيدا أهمية عصرنة النظام المحاسبي والمالي من أجل تكريس مبدأ الشفافية وبالتالي تحقيق الكفاءة والفعالية في تسيير المال العام، وذلك من خلال إصلاح نظام المحاسبة العمومية الحالي ليتوافق مع متطلبات الإصلاح الميزانياتي من أجل تعزيز مبادئ الحوكمة في إدارة المرفق العام.

عنوان المقال: آفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر...

وعليه تشير نتائج الجدول بصفة عامة إلى إدراك الأعوان المستجوبين لضرورة إصلاح نظام المحاسبة العمومية الحالي ليتوافق مع متطلبات الإصلاح الميزانياتي الجديد، من أجل تعزيز مبادئ الحوكمة في إدارة المرفق العام، من خلال توفير قوائم مالية تعبر عن الوضعية الحقيقية للمركز المالي للمؤسسة العمومية ويعطي تقييم موضوعي لجودة الخدمة العمومية الفعلية.

2. 3. 3- عرض وتحليل استجابات أفراد العينة لعبارة محور دور الإصلاح الميزانياتي في تطوير نظام المحاسبة العمومية:

الجدول 07: الإحصاء الوصفي لحوار علاقة الإصلاح الميزانياتي بنظام المحاسبة العمومية في الجزائر.

رقم العبارة	العبارات	الفئات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
		موافقة بشدة	موافقة	محايد	غير موافقة	غير موافقة بشدة				
01	من أجل مساهمة الإصلاح الميزانياتي أصبح من الضروري القيام بإصلاحات مرافقة في قانون المحاسبة العمومية في الجزائر.	27	23	2	1	0	4,43	0,665	الموافقة بشدة	1
02	إن إصلاح نظام المحاسبة العمومية الحالي أصبح أمرا حتميا ليتوافق مع التطورات الاقتصادية .	28	20	4	1	0	4,42	0,719	الموافقة بشدة	2
03	عملية إصلاح النظام الميزانياتي كخطوة أولى تتطلب عصنة نظام المحاسبة العمومية كمرحلة موالية من أجل تطوير المنظومة المالية في القطاع العام.	19	33	1	0	0	4,34	0,517	الموافقة بشدة	3
04	يساهم إصلاح نظام الميزانية في الجزائر في تطوير وعصنة نظام المحاسبة العمومية كخطوة متممة من أجل تحقيق الكفاءة في تسيير المال العام.	17	30	4	2	0	4,17	0,727	الموافقة	4
05	إن إصلاح نظام المحاسبة العمومية يتطلب تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية في المؤسسات العمومية بهدف إعداد التقارير المالية ذات الغرض العام.	7	33	12	1	0	3,87	0,652	الموافقة	5
الحاصل العام		13.2	62.3	22.6	1.9	0	4.24	0.65	الموافقة بشدة	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS v26.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (06) إلى حالة الموافقة العالية بشكل عام لمعظم عبارات محور دور الإصلاح الميزانياتي في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، ويتبين ذلك أكثر من خلال الحاصل العام لقيمة المتوسط الحسابي البالغة (4.24) والتي تعبر في سلم ليكرت الخماسي على درجة الموافقة بشدة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.65) مما يدل على تجانس الإجابات، أي أن غالبية أفراد العينة المستجوبين متجهين نحو الموافقة العالية، ويتضح ذلك من خلال اتجاه إجابات عدد كبيرة من أفراد العينة تقدر نسبتهم بـ(50.9%) نحو الموافقة بشدة حول العبارة رقم 01 (من أجل مساهمة الإصلاح الميزانياتي أصبح من الضروري القيام بإصلاحات مرافقة في قانون المحاسبة العمومية في الجزائر) التي جاءت في الترتيب الأول حسب متوسطها الحسابي المرتفع البالغ (4.43) بانحراف معياري (0.665) ما يفسر وجود إدراك عالي من قبل الأفراد المستجوبين حول ضرورة القيام بإصلاحات مرافقة في قانون المحاسبة العمومية من أجل مساهمة الإصلاح الميزانياتي الجديد المقرر تكريسه مع مطلع السنة المالية 2023، والذي لا يمكن تنفيذه إلى من خلال وجود نظام محاسبي مرافق له، وكانت اتجاهات الإجابات بالموافقة العالية بنسبة (52.8 %) من أفراد العينة حول العبارة رقم 02 (إن إصلاح نظام المحاسبة العمومية الحالي أصبح أمرا حتميا ليتوافق مع التطورات الاقتصادية) التي جاءت في الترتيب الثاني، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة بـ (4.42) وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.719) مما يؤكد على وجود وعي كبير لدى أفراد العينة حول أهمية توافق النظام المحاسبي العمومي مع التطورات الاقتصادية للبلد، ويدعم هذا التحليل أكثر من خلال اتجاه إجابات أفراد العينة المستجوبين بالموافقة العالية بنسبة (35.8%) حول العبارة رقم 03 (عملية إصلاح النظام الميزانياتي كخطوة أولى تتطلب عصنة نظام المحاسبة العمومية كمرحلة موالية من أجل تطوير المنظومة المالية في القطاع العام) التي جاءت في الترتيب الثالث، فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.34) وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.517)، ما يدل أيضا على دور النظام الميزانياتي في تطوير وعصنة النظام المحاسبي والمالية في القطاع

العمومي بشكل عام، وكان إتجاه الإجابة مرتفع بموافقة ما نسبته (88.7%) حول العبارة رقم 04 (يساهم إصلاح نظام الميزانية في الجزائر في تطوير وعصرنة نظام المحاسبة العمومية كخطوة متممة من أجل تحقيق الكفاءة في تسيير المال العام) التي صنفت في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي بلغ (4.17) وانحراف معياري قدر بـ (0.727) ما يفسر بوجود إدراك عالي لدى أفراد العينة لأهمية لدور النظام الميزانياتي والمحاسبي العمومي في تحقيق الكفاءة والرشاد في تسيير المال العام، وبلغت نسبة أفراد العينة نحو إتجاه الموافقة (75.5%) من أفراد العينة حول العبارة رقم 05 (إن إصلاح نظام المحاسبة العمومية يتطلب تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية في المؤسسات العمومية بهدف إعداد التقارير المالية ذات الغرض العام) التي جاءت في الترتيب الخامس، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.87) وانحراف معياري قدر بـ (0.652)، ما يفسر بوجود وعي كبير لدى أفراد العينة المستجوبة حول أهمية الإستمرارية في الإصلاحات من خلال تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية في المؤسسات العمومية بهدف إعداد التقارير المالية ذات الغرض العام من أجل تحقيق الحوكمة والشفافية.

2.3.4 - إختبار الفرضيات ومناقشتها.

بعد عرض وتحليل إتجاه استجابات أفراد العينة المستجوبة، سوف نتطرق إلى إختبار قابلية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة ككل، على أساس أنها نتائج معنوية (دالة) تعكس فعلا الواقع محل الدراسة، ولتحقيق هذا الهدف تم إستخدام إختبار T للعينات الواحد One Sample t.test لرفض أو قبول الفرضيات، علما أن:

$$t = \frac{\bar{X} - \mu}{S_{\bar{x}}}$$

حيث $\bar{X}$ = المتوسط الحسابي

μ = الوسط الحسابي للمجتمع

$S_{\bar{x}}$ = الخطأ المعياري

إن تطبيق إختبار T عند مستوى الدلالة (Sig (α) 5% يدل على أن احتمال الخطأ المسموح به يكون في حدود 5% مما يعكس مجال الثقة 95% وهذا على أساس قاعدة القرار التالية:

- قبول الفرضية الصفريّة H0: إذا كانت Sig (α) أكبر من 5%، أي Sig (α) > 5%.

- قبول الفرضية البديلة H1: إذا كانت Sig (α) أقل من 5%، أي Sig (α) < 5%.

ومنه إذا كانت Sig (α) < 5% فهذا يعني أن إجابات أفراد العينة بعيدة عن مركز الحياد وعدم التأكد.

- إختبار الفرضية الأولى: إن إصلاح منظومة المالية العمومية في الجزائر (الميزانية على أساس البرامج) بما يضمن الشفافية والمساءلة والفعالية في تحقيق الأهداف المنشودة يتطلب تكوين وإعداد كفاءات بشرية مؤهلة تضطلع بمهام إنجاز عملية الإصلاحات الجديدة.

- الفرضية الصفريّة: نجاح تطبيق مبادئ ميزانية البرامج، لا يتطلب تكوين كفاءات بشرية تضطلع بمهام الإصلاح الميزانياتي.

- الفرضية البديلة: نجاح تطبيق مبادئ ميزانية البرامج، يتطلب تكوين كفاءات بشرية تضطلع بمهام الإصلاح الميزانياتي.

الجدول رقم (08) إختبار T لمحور الإصلاح الميزانياتي في الجزائر.

Test sur échantillon unique				
Valeur de test = 3				
t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %

عنوان المقال: آفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر...

					Inférieur	Supérieur
الدورات التكوينية التي قامت بها المديرية العامة للميزانية لفائدة الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية غير كافية لتطبيق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر.	11,740	52	,000	1,340	1,11	1,57
الأمرون بالصرف لم يستفيدوا من برامج تدريبية كافية تمكنهم من الفهم الجيد لأسس ميزانية البرامج خاصة من حيث إعداد البرامج لعدة سنوات.	8,681	52	,000	1.057	0.81	1.30
محور الإصلاح الميزانياتي في الجزائر.	7,841	52	,000	0,595	0,443	0,748

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS v26.

تبين نتائج الجدول رقم (08) أن قيمة (t) المحسوبة تساوي 7.841 لمحور الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية، وقدرت قيمة $\text{Sig}(\alpha)$ بـ 0.000 (00 %) ما يؤكد على وجود دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\text{Sig}(\alpha) < 5\%$ ، كما نلاحظ بأن أقوى عبارة في هذا المحور وهي العبارة رقم 01 (الدورات التكوينية التي قامت بها المديرية العامة للميزانية لفائدة الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية غير كافية لتطبيق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر) حسب متوسطها الحسابي (4,34)، وقد بلغت قيمة (t) المحسوبة 11.740 وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية، وقدرت $\text{Sig}(\alpha)$ بـ 0.000 (00 %) ما يؤكد على وجود دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\text{Sig}(\alpha) < 5\%$ ، وتبين كذلك من خلال العبارة الثالثة (الأمرون بالصرف لم يستفيدوا من برامج تدريبية كافية تمكنهم من الفهم الجيد لأسس ميزانية البرامج خاصة من حيث إعداد البرامج لعدة سنوات) التي جاءت في الترتيب الثالث حسب متوسطها الحسابي (4.06)، وبلغت قيمة (t) المحسوبة 8.681 وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية، وقدرت قيمة $\text{Sig}(\alpha)$ بـ 0.000 (00 %) ما يؤكد على وجود دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\text{Sig}(\alpha) < 5\%$ ، وهذا يدل على أن أفراد العينة المستجوبين يدركون جيدا أهمية التكوين من أجل التطبيق الجيد والفعال لقواعد ومبادئ الإصلاح الميزانياتي الجديد، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأن نجاح تطبيق مبادئ ميزانية البرامج، يطلب تكوين وإعداد كفاءات بشرية مؤهلة تضطلع بمهام الإصلاح الميزانياتي الجديدة.

- اختبار الفرضية الثانية: تبني الجزائر للنظام الميزانياتي الجديد يتطلب إصلاح نظام المحاسبة العمومية لتطوير المنظومة المالية بما يتوافق مع التطورات الاقتصادية.

- الفرضية الصفرية: النظام الميزانياتي الجديد، لا يتطلب إصلاح نظام المحاسبة العمومية بما يتوافق مع التطورات الاقتصادية.

- الفرضية البديلة: النظام الميزانياتي الجديد، يتطلب إصلاح نظام المحاسبة العمومية بما يتوافق مع التطورات الاقتصادية.

الجدول رقم (09) اختبار T لمحور نظام المحاسبة العمومية في الجزائر.

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
إصلاح نظام المحاسبة العمومية الحالي ليتوافق مع متطلبات الإصلاح الميزانياتي أصبح أمرا حتميا، من أجل تعزيز مبادئ الحوكمة في إدارة المرفق العام.	9,353	52	,000	1,038	0,82	1,26
محور نظام المحاسبة العمومية في الجزائر.	12,40	52	,000	0,683	0,572	0,793

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS v26.

تبين نتائج الجدول رقم (09) أن قيمة (t) المحسوبة تساوي 12.40 لمحور نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية، وقدرت قيمة $\text{Sig}(\alpha)$ بـ 0.000 (00 %) ما يؤكد على وجود دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\text{Sig}(\alpha) < 5\%$.

5% < (α)، كما نلاحظ بأن العبارة رقم 03 في هذا المحور (إصلاح نظام المحاسبة العمومية الحالي ليتوافق مع متطلبات الإصلاح الميزانياتي أصبح أمرا حتميا، من أجل تعزيز مبادئ الحوكمة في إدارة المرفق العام) حسب متوسطها الحسابي (4,23)، وقد بلغت قيمة (t) المحسوبة 9.353 وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية، وقدرت قيمة (α) Sig بـ 0.000 (00 %) ما يؤكد على وجود دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% < (α) Sig، وهذا يدل على أن أفراد العينة المستجوبين يدركون جيدا ضرورة مراقبة النظام الميزانياتي الجديدة بإصلاح نظام المحاسبة العمومية من أجل مسايرة التطورات الاقتصادية الراهنة، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأن تبني الجزائر للنظام الميزانياتي الجديد، يتطلب إصلاح نظام المحاسبة العمومية.

- إختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين النظام الميزانياتي الجديد وضرورة تفعيل إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر. سوف يتم إختبار فرضية وجود علاقة بين النظام الميزانياتي الجديد و مشروع إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر من خلال إختبار T لعينة واحدة كما يلي:

الجدول رقم (10) إختبار T للعلاقة بين النظام الميزانياتي الجديد ونظام المحاسبة العمومية في الجزائر.

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
من أجل مسايرة الإصلاح الميزانياتي أصبح من الضروري القيام بإصلاحات مرافقة في قانون المحاسبة العمومية	15,6	52	,000	1,434	1,25	1,62
إن إصلاح نظام المحاسبة العمومية الحالي أصبح أمرا حتميا ليتوافق مع التطورات الاقتصادية	14,3	52	,000	1,415	1,22	1,61
عملية إصلاح النظام الميزانياتي كخطوة أولى يتطلب عصرنة نظام المحاسبة العمومية كمرحلة موالية من أجل تطوير المنظومة المالية في القطاع العام	18,8	52	,000	1,340	1,20	1,48
يساهم إصلاح نظام الميزانية في الجزائر في تطوير وعصرنة نظام المحاسبة العمومية كخطوة متممة من أجل تحقيق الكفاءة في تسيير المال العام	11,7	52	,000	1,170	,79	1,37
إن إصلاح نظام المحاسبة العمومية يتطلب تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية في المؤسسات العمومية بهدف إعداد التقارير المالية ذات الغرض العام	9,6	52	,000	,868	,69	1,05
محور العلاقة بين النظام الميزانياتي الجديد ونظام المحاسبة العمومية في الجزائر.	19,5	52	,000	1,24528	1,1175	1,3730

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS v26.

تبين نتائج الجدول رقم (10) أن قيمة (t) المحسوبة تساوي 19.559 لمحور العلاقة بين النظام الميزانياتي الجديد ونظام المحاسبة العمومية في الجزائر، وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية، وقدرت قيمة (α) Sig بـ 0.000 (00 %) ما يؤكد على وجود دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% < (α) Sig، كما نلاحظ بأن قيمة (t) المحسوبة لجميع عبارات المحور كانت أكبر من قيمة (t) الجدولية، وقدرت قيمة (α) Sig بـ 0.000 (00 %) لعبارات هذا المحور، ما يؤكد كذلك على وجود دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% < (α) Sig، وهذا يدل على أن أفراد العينة المستجوبين يدركون جيدا لدور النظام الميزانياتي الجديد في تطوير نظام المحاسبة العمومية، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة بين النظام الميزانياتي والنظام المحاسبي في الجزائر.

الفرضية الرابعة: يؤثر تبني الجزائر الإصلاح الميزانياتي الجديد في تطوير نظام محاسبتها العمومية.

عنوان المقال: آفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر...

من أجل قياس أثر الإصلاح الميزانياتي في الجزائر على تطوير نظام المحاسبة العمومية، تم استخدام نموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط، كما يلي:

الجدول رقم (11) نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير الإصلاح الميزانياتي في الجزائر على نظام المحاسبة العمومية.

Coefficients ^a						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,674	3,40		7,857	,000
	نظام الإصلاح الميزانياتي في الجزائر	,281	,094	,387	3,000	,004

a. Variable dépendante : نظام المحاسبة العمومية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS v26.

أظهرت نتائج الجدول رقم (11) أن هناك علاقة موجبة واضحة بين المتغير المستقل (الإصلاح الميزانياتي) والمتغير التابع (نظام المحاسبة العمومية)، مما يعني أن تطبيق الإصلاح الميزانياتي الجديد في الجزائر سوف يساهم حتما في تطوير نظام المحاسبة العمومية، حيث بلغت قيمة الثابت B (2.674)، وقدرت قيمة معامل الانحدار بـ (0.281). وبالاستناد على النتائج المتوصل إليها نستنتج معادلة الانحدار التقديرية لتأثير متغير الإصلاح الميزانياتي الجديد في متغير مشروع إصلاح نظام المحاسبة العمومية كما يلي:

$Y = 2.674 + 0.28(X)$ ، أي مشروع إصلاح نظام المحاسبة العمومية = $2.674 + 0.28$ (الإصلاح الميزانياتي). حيث أن:

Y : مشروع إصلاح نظام المحاسبة العمومية.

X : الإصلاح الميزانياتي الجديد.

3. خاتمة:

تعتبر الميزانية العامة للدولة خطة عمل أي حكومة، التي يتم من خلالها تجسيد سياستها وأهدافها، وقد إزداد الاهتمام بشكل كبير في الآونة الأخيرة حول تطوير أنظمة الميزانية بهدف تحقيق الشفافية والمساءلة، بتحضير وإعداد ميزانية متكاملة متعددة السنوات على المدى المتوسط، وتحسين آليات عرضها وتقديمها أمام البرلمان لأجل تسهيل نقاش أكثر تفتحاً وإعلاماً حول الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، ومن أجل تصحيح الاختلالات المسجلة في النظام الحالي للميزانية قررت الجزائر الانتقال من أسلوب ميزانية البنود (الوسائل) التقليدية إلى أسلوب الميزانية حسب البرامج والأهداف الذي يعد خطوة أساسية نحو تبني مبادئ حوكمة المالية العمومية من خلال تطبيق عدة آليات وأدوات من شأنها تحسين الحوكمة فيما يتعلق بتسيير المال العام، بالانتقال من منطق التسيير حسب الوسائل إلى المنطق القائم على النتائج، حيث لم تعد مهمة المسيرين تقتصر فقط على تنفيذ الميزانية، وإنما تحميلهم مسؤولية الاختيار بين السياسات والخطط التي تهدف إلى تحقيق النتائج المحددة، وبالتالي تجسيد وإنجاز البرامج المسطرة مسبقاً، بالإضافة إلى العمل على وضع نظام معلوماتي يغطي كل الاحتياجات في مجال تسيير الميزانية للوزارات

وفروعها بوضع البرامج الخاصة بالتسيير المحاسبي للنفقات والموارد، بالإضافة إلى رقمنة وترشيد مسار الميزانية من خلال تسريع معالجة الاعمال المرتبطة بالصرف.

من جانب آخر فإن الإصلاح الميزانياتي الجديد سيسمح بتعزيز تقديم الوضعيات المالية في أجال قصيرة بشكل فوري ومعلومات كافية، وهذا يتطلب عصنة نظام المحاسبة العمومية وذلك بالتحول من الأساس المحاسبي النقدي إلى النظام المحاسبي على أساس الإستحقاق، بغرض تحقيق تسيير أفضل للمالية العمومية في مجال الخزينة مع تفادي المشاكل المرتبطة بالتنفيذ المالي للميزانية، كما أن هذا النظام سيوفر نوعا من الرقابة والمتابعة من وجهة نظر إقتصادية، حيث يوفر مجموعة من المعلومات الموثوقة والسريعة التي تمكن من إتخاذ قرارات مالية مناسبة، خاصة في ظل التطورات الإقتصادية المتسارعة.

3.1 - الإستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة على النحو التالي:

- الانتقال من أسلوب الميزانية على أساس الوسائل إلى أسلوب ميزانية البرامج ضرورة حتمية نتيجة دوافع داخلية وخارجية؛
- يتطلب إصلاح منظومة المالية العمومية بصفة عامة وتعزيز الشفافية، التحكم في تحقيق التوازن المالي، من خلال حوكمة وترشيد إستعمال المال العام، بالإضافة إلى إضفاء المصداقية في تسيير الميزانية العمومية؛
- نظام الميزانية العمومية القائم على البنود والوسائل أثبت فشله لما له من نقائص وعيوب فرضت على الدولة الجزائرية الإسراع في تجسيد الإصلاح الميزانياتي الجديد بداية من سنة 2023، من خلال التطبيق الفعلي للقانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية من أجل مواجهة التطورات الإقتصادية والتحديات الإجتماعية الراهنة؛
- يعتمد نظام المحاسبة العمومية في الجزائر على الأساس النقدي (التقليدي)، وبالتالي فهو لا يتوافق مع مبادئ الإصلاح الميزانياتي الجديد القائم على أساس الأهداف والنتائج؛
- إن التحول إلى نظام المحاسبة العمومية على أساس الاستحقاق يعتبر من متطلبات تحسين الشفافية والرقابة بغرض المسائلة على التصرف في المال العام، ويعطي نوع من الحرية للمسيرين في إعادة تخصيص الموارد ضمن البرنامج، مع شرط تحمل المسؤولية في تحقيق النتائج والأهداف المحددة؛
- يعتبر إعداد الإطار التشريعي والتنظيمي للمحاسبة العمومية، وكذا تكوين وتأهيل العنصر البشري أهم المتطلبات الأساسية لإصلاح نظام المالية العمومية.

3.2 - الإقتراحات:

- على ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، نقدم مجموعة من الاقتراحات كما يلي:
- القيام بدورات تكوينية لجميع الأعوان المكلفين بتنفيذ الإصلاح الميزانياتي الجديد على غرار مصالح الأمر بالصرف المعنيين ومصالح المراقبة المالية المحلية والمحاسب العمومي، أي الأعوان العموميين الذين يظطلعون بتطبيق الإصلاح الفعلي على أرض الواقع؛
- تطوير المناهج ومقررات الدراسة في المعاهد ومراكز التكوين وكذلك الجامعات المتخصصة في مجال الميزانية والمحاسبة بما يتماشى مع مبادئ الإصلاح الميزانياتي الجديد، ومشروع عصنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر؛
- ضرورة الانتقال نحو تطبيق مبادئ ميزانية البرامج والأهداف باعتبارها الأسلوب الأفضل لمعالجة جوانب القصور وحل المشاكل التي تميز ميزانية الوسائل والبنود؛
- ضرورة وضع خطط وسياسات معدة مسبقا تتضمن أهداف واضحة وقابلة للتحقيق على المدى المتوسط والطويل، يتم على أساسها تحضير الميزانية العمومية التي تعد الترجمة المالية للخطة والسياسات المعدة؛

عنوان المقال: آفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر...

- تحقيق التكامل والانسجام التام بين مبادئ الإصلاح الميزانياتي الجديد ونظام المحاسبة العمومية المرافق لتنفيذ ميزانية القطاع العام؛
- ضرورة تبني نظام المحاسبة العمومية على أساس الاستحقاق لما له من مزايا عديدة في تحقيق الشفافية والمساءلة والرقابة الفعالة على مدى تجسيد وتنفيذ البرامج التي تم وضعها، وقياس مستوى الإنجازات مقارنة بالأهداف المسطرة .

4. قائمة المراجع:

- عمر هيسي ، محمد الشريف صابة. دليل مرجعي للإصلاح الميزانياتي في المؤسسات والإدارات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. الجزائر (2020).
- محمد مسعي. الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: أهميته وصعوبات تطبيقه،
- REVUE ALGERIENNE DE FINANCES PUBLIQUES, Volume 10, Numéro 2. (2020).
- شلال زهير. آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص تسيير المنظمات، جامعة بومرداس . الجزائر. (2014/2013).
- حكيم براضية. اعتماد المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام لدعم الشفافية، المساءلة والرقابة على المال العام. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية- العدد 2016/10.
- يوسف السعيد أحمد. آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية - حالة الجزائر- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية الجزائر (2010).
- حكيم براضية. اعتماد المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام لدعم الشفافية، المساءلة والرقابة على المال العام. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية- العدد 2016/10، ص 139.
- عبدوس إيمان. اتجاهات عصنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر للتوافق ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS . Global Journal of Economics and Business Vol. 5 No. 3 , 2018
- عبد الكريم مسعودي وآخرون. حوكمة الإصلاح الميزاني ودورها في ترشيد الإنفاق العام بالجزائر. الملتقى الوطني الثالث حول: الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان إستراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر يومي 19-20 أبريل 2016 . جامعة أدرار - الجزائر، (2016).
- وزارة المالية. ندوة حول الإصلاح الميزانياتي والقانون العضوي المتعلق بقانون المالية. المديرية العامة للميزانية، الجزائر: ISGP- Octobre 2021.
- مسعودي علي. أساس المحاسبة العمومية الملائم في ظل توجه الجزائر نحو عصنة نظام الموازنة العامة الرامي إلى الحوكمة. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة " جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 04 ، (2018).